CD/PV.1190

مؤتمر نزع السلاح

13 July 2010

Arabic

المحضر النهائي للجلسة العامة المائة والتسعين بعد الألف

المعقودة في قصر الأمم بجنيف، يوم الثلاثاء، ١٣ تموز/يوليه ٢٠١٠، الساعة ١١/١٠

الرئيس: السيد غانشو **غانيف** ..... (بلغاريا)

(A) GE.10-62132 271011 291011

الرجاء إعادة الاستعمال

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعلن افتتاح الجلسة العامة ١١٩٠ لمؤتمر نزع السلاح.

إنه لشرف عظيم أن تتولى بلغاريا رئاسة المؤتمر. ونحن ندرك المسؤولية الكبيرة المرتبطة بهذه المهمة، ولا سيما في هذه اللحظة الحرجة التي يمر بها المؤتمر. ومع ذلك، فنحن ملتزمون بالمضي في بحث مختلف الخيارات للتوصل إلى حل مقبول لجميع الدول الأعضاء، مما سيمكن هذا المؤتمر من العودة إلى عمله الموضوعي.

واسمحوا لي الآن أن أرحب ترحيباً حاراً جداً بوزير خارجية جمهورية بلغاريا، معالي السيد نيكولاي ملادينوف. وأنا فخور وسعيد جداً بحضوره مؤتمر نزع السلاح في هذه الفترة التي تتولى فيها بلغاريا سدّة الرئاسة.

ويسرني الآن أيما سرور أن أعطي الكلمة للوزير ملادينوف.

السيد ملادينوف (بلغاريا) (*تكلم بالإنكليزية*): سيدي الرئيس، يشرفني أن أكون هنا اليوم، ليس فقط بصفتي أول وزير خارجية بلغاري يخاطب هذا المؤتمر الموقر، ولكن بصفتي وزيراً لبلد ملتزم أشد الالتزام بالتعددية وملتزم، بشكل خاص، بتحقيق برنامجنا العالمي من أجل عالم خال من الأسلحة النووية، عالم متروع السلاح وقائم على نظام معزز لعدم الانتشار.

وتقتضي منّا التحديات العالمية التي نواجهها اليوم جميعاً بذل كل دولة من الدول قصارى جهدها للعمل مع شركائها بغية التصدي لتحديات تعزيز الأمن والحد من انعدامه على الصعيد العالمي. وهذا يعني أن التنازلات والحلول التوفيقية أصبحت أساسية في أي نقاش نجريه اليوم، ولا سيما عندما يتعلق النقاش بقضايا مثل نزع السلاح النووي وعدم انتشاره. ولا أعتقد أن الآثار المهلكة والفتاكة للأسلحة النووية تميز بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها.

ونجتمع هنا في جنيف في كل دورة سنوية لنؤكد من جديد التزامنا بالغرض الأساسي من مؤتمر نزع السلاح، ألا وهو أن يكون منتدى لإجراء المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن عدم الانتشار ونزع السلاح. غير أن الأهم من ذلك كله هو أننا نسعى هنا معاً إلى تحقيق مهمتنا: أي العمل من أجل بناء عالم خال من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل. وأنا على قناعة تامة أن هذه المهمة تعلو على السياسة والدبلوماسية. وتعلو على الطموحات الوطنية والشخصية.

ولهذا السبب جئت اليوم: لتمثيل بلد، كما سبقت أن ذكرت، ملتزم التزاماً كاملاً بتحقيق هدفي نزع السلاح وعدم الانتشار على أساس متعدد الأطراف. وجئت لتأكيد اعتقادنا بأن التعددية هي الآلية الأكثر موثوقية لإيجاد حلول للشواغل الأمنية الوطنية لكل بلد على كوكبنا، والتأكيد على أن مؤتمر نزع السلاح يجب أن يضطلع بدور أساسي في هذا الصدد. ولذلك أشعر أنه من واجبي أن أضم صوتي، باسم بلغاريا وحكومتها، إلى صوت المنادين إلى تحرك مؤتمر نزع السلاح. والجمود الذي يعانيه المؤتمر منذ أمد طويل وفشله

المستمر في اعتماد برنامج عمل يقوضان بشدة ثقة المجتمع الدولي في قدرته على معالجة المسائل المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار معالجة شاملة.

ولا ينبغي لأي شيء – سواء أكان خوفاً أو شكاً أو تصور دولة واحدة أو مجموعة من الدول – أن يحول دون اتخاذ الخطوات الضرورية، بأنجع طريقة ممكنة، لتحقيق هدف نزع السلاح النووي.

وتقوم سياسة بلغاريا في مجالي عدم الانتشار وتحديد الأسلحة على الإدراك بأن وضع نظام معزز لعدم الانتشار هو شرط مهم لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها.

ولا يمكن تحقيق نزع السلاح النووي ما لم يتم التعهد بالتزامات مناسبة للحد من خطر انتشار المواد الانشطارية المعرضة للخطر. فهناك مئات الأطنان من المواد الانشطارية القابلة للاستخدام في صنع الأسلحة وهي غير محمية بشكل محكم ويمكن تخريبها أو سوء استخدامها أو تحويلها.

فالشروع إذا في مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية هنا في مؤتمر نزع السلاح هو خطوة مهمة ومنطقية نحو تعزيز نزع السلاح النووي ومنع انتشاره. وهذا سبب من الأسباب التي تجعل الشروع المبكر في هذه المفاوضات مسألة لا يمكن تأجيلها أكثر من هذا.

واسمحوا لي الآن أن أتطرق باختصار إلى مواضيع أخرى.

إن دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ في وقت مبكر مسألةٌ أخرى ملحة سيكون إيجاد حل لها بمثابة خطوة حاسمة على درب نزع السلاح النووي. وترحب حكومتنا بالقرار الذي اتخذه رئيس الولايات المتحدة السيد أوباما بالسعي إلى التصديق على المعاهدة، ونأمل أن يكون ذلك رسالة أخرى مهمة للبلدان التي لم تفعل ذلك بعد.

ويستند أيضاً التزام بلغاريا بنزع السلاح الشامل وعدم الانتشار إلى الإدراك بأن نزع السلاح ينبغي أن يكون أداة لتعزيز مبادئ وممارسات القانون الإنساني الدولي. ولذا، نرحب بدخول اتفاقية الذخائر العنقودية حيز النفاذ في ١ آب/أغسطس ٢٠١٠ ونأمل أن تلحق بنا في أقرب فرصة ممكنة جميع الدول التي لم تنضم بعد إلى الاتفاقية.

وتنضم بلغاريا إلى الرأي القائل بأن هذا المثال الناجح قد يلهم المؤتمر للبحث عن نُهج جديدة للتوصل إلى توافق الآراء.

وكانت الفترة التي تولى فيها بلدي رئاسة المؤتمر جد حافلة بالتطورات في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. ويبدو أن رأي العالم الخارجي متضارب بخصوص ما يحدث هنا في المؤتمر.

واسمحوا لي أن أقول بضع كلمات بخصوص هذا الموضوع.

إني أدرك الزخم الإيجابي الذي شهده مجال نزع السلاح وأرحب به، وهذا الزخم هو نتيجة إعلان الإدارة الأمريكية العام الماضي عن بذل جهود جديدة لتحقيق هدف بناء عالم خال من الأسلحة النووية، والذي تبعته مبادرات مماثلة في عدد من الدول النووية الأخرى. وقد حظيت مظاهر حسن النية هذه بترحيب غالبية الدول التي أكدت من جديد إيمانها بأن الوقت قد حان أخيراً للمضي قدماً بقضية نزع السلاح. وقد بدا الحاضرون في هذه القاعة أقل تشاؤماً عندما اعتمد مؤتمر نزع السلاح برنامج عمله لعام ٢٠٠٩ بعد ١١ عاماً من المداولات. وتفهّم مسألة أن ضمان سلامة المواد النووية يشكل أولوية في مجال نزع السلاح النووي وعدم انتشاره كان سبباً من أسباب اعتماد قرار الجمعية العامة ٢٩/٦٤ بتوافق الآراء. وحث هذا القرار مؤتمر نزع السلاح على الاتفاق في وقت مبكر من عام ٢٠١٠ على برنامج عمل يتضمن الشروع فوراً في مفاوضات بشأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لصنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة الأخرى. وأيد مجلس الأمن هذه المبادرة في قراره ١٨٨٧ الذي اعتُمد في اجتماع تاريخي عُقد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩. والتزم مجلس الأمن في ذلك الاجتماع بدعمه لإحراز تقدم كبير في الجهود المتعثرة منذ وقت طويل لوقف انتشار الأسلحة النووية وضمان الحد من مخزونات الأسلحة الموجودة. وأُعيد تأكيد هذا الفهم مرة أخرى في مؤتمر قمة الأمن النووي المعقود في واشنطن العاصمة في نيسان/أبريل من هذا العام.

وشهدت قضية نزع السلاح النووي زخماً قوياً عندما وقعت روسيا والولايات المتحدة على المعاهدة الجديدة للحد من الأسلحة الاستراتيجية، لتُتخذ بذلك خطوة مهمة في الاتجاه الصحيح نحو الحد من الأسلحة النووية مع أمل القضاء عليها تماماً. ويعتبر إبرام المعاهدة الجديدة للحد من الأسلحة الاستراتيجية مثالاً واضحاً على أن النوايا الحسنة والإرادة السياسية يمكن أن تصبح واقعاً.

وينطبق الشيء نفسه على المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ المعقود في نيويورك، والذي استطاع التوصل إلى اتفاق ساهم بحد ذاته إلى حد ما في استعادة ثقة المجتمع الدولي في نظام عدم الانتشار الأسلحة النووية. وبعد عشر سنوات من تقلص العمل المتعدد الأطراف، وفي أعقاب الانجازات التي تحققت مؤخراً في مجال تحديد الأسلحة ومبادرات الأمن النووي على الصعيد الثنائي، بيّنت نتائج ذلك المؤتمر الاستعراضي أنه من الممكن تحقيق توافق الآراء المتعدد الأطراف في مجال نزع السلاح النووي. ومن بين الاتفاقات المهمة الأخرى التي توصل إليها المؤتمر الاستعراضي قرار دعوة مؤتمر نزع السلاح إلى بدء عمله الموضوعي دون مزيد من التأخير على أساس برنامج عمل متفق عليه يكون شاملاً وبطبيعة الحال متوازناً.

وشهدنا على مدى العام الماضي، وجود إرادة سياسية لتعزيز نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية. وتكشف التطورات الإيجابية الأخيرة عن وعي لأغلبية الدول العميق للحاجة إلى التوصل إلى تفاهم مشترك بشأن نزع السلاح النووي والتغلب على الخلافات والمخاوف.

ورغم كل هذه التطورات الإيجابية، يظل المؤتمر حبيس الاحتياط والارتياب الشديدين اللذين يتحولان إلى عوائق إجرائية لعمله.

والمرة الأخيرة التي أحرز فيها المؤتمر نتيجة مهمة كانت منذ ١٢ عاماً تقريباً لما جرى التفاوض الناجح بشأن معاهدة حظر التجارب النووية. ولقد تغير العالم وتغير معه فهمنا للأمن بشكل كبير في السنوات الاثنتي عشرة الماضية. بيد أن المؤتمر لم يتغير. وظل جدول أعماله على حاله طوال هذه السنوات.

وينبغي لنا أن نعيد التفكير في آليات للمؤتمر، وما يقدمه لدوله الأعضاء، وكيفية الشروع في التعامل بفعالية مع القضايا المهمة المتمثلة بعدم الانتشار ونزع السلاح والتي يجب علينا معالجتها. فلا بد من طرح الأسئلة ولا بد من إيجاد أجوبة لها. ألا يزال المؤتمر الذي أنشئ عام ١٩٧٩ قادراً على بناء الثقة اللازمة والحفاظ عليها لكي تجلس الوفود إلى طاولة المفاوضات؟ ولماذا لا يستطيع المؤتمر، في وقت تظهر فيه إرادة دولية في المضي قدماً على درب نزع السلاح وعدم الانتشار، تحويل هذا الدعم إلى اتفاقات محددة؟ وأنا على يقين أن الكثير منكم طرح أسئلة مماثلة لدى الجلوس في هذه القاعة. وآمل ألاّ يكون الوقت قد فات لا لمجرد طرح هذه الأسئلة بل للإجابة عليها أيضاً.

ورغم الصعوبات التي عرقلت أعمال مؤتمر نزع السلاح على مدى العقد الماضي، لا تزال بلغاريا تولي أهمية كبيرة لعمل هذه الهيئة وستظل تفعل ذلك. ونحن نؤمن إيماناً راسخاً بأن صكوك نزع السلاح الناجحة لا يمكن أن تستند إلا إلى مبدأ الشمولية، لأنها تفرض التزامات على جميع الدول الأعضاء. ومؤتمر نزع السلاح له دور أساسي يؤديه في هذا الصدد لأنه هو المنتدى الوحيد من نوعه للتفاوض على نزع السلاح. حيث إنه يجسد بوضوح التعددية باعتبارها أداة للنهوض بنظام دولي قائم على قواعد معيّنة.

ولذلك أشجع بشدة جميع الوفود على التحلي بما يلزم من الحلول الوسط والمرونة التي لا يمكن بدونها التفكير في التعددية واعتماد برنامج عمل يمكّن المؤتمر من التصدي، بطريقة مطردة ومنطقية، للقضايا ذات الأولوية المعروضة على جدول الأعمال.

ويشكل مشروع المقرر الأخير الوارد في الوثيقة CD/1889 والمقدم من الرئاسة البرازيلية هو نسخة متوازنة ومحدّثة ومرنة للحل التوفيقي الذي توصلت إليه هذه الهيئة العام الماضي. ويعكس آخر التطورات التي شهدها المؤتمر، ويتيح إمكانية مراعاة مشاغل جميع الدول بصورة شفافة وشاملة.

وينبغي أن تشكل المفاوضات الجارية في هذا المؤتمر بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية خطوة رئيسية للتصدي لمسألتي نزع السلاح النووي وعدم انتشاره. وترى بلغاريا أن إجراء مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية بحسن نية ودون حكم مسبق على النتيجة، ينبغي أن يهدف إلى التوصل إلى معاهدة شاملة وغير تمييزية يمكن التحقق منها.

ويكتسي منع حدوث سباق تسلح مفتوح في الفضاء الخارجي أيضاً أهمية رئيسية في عمل المؤتمر مستقبلاً.

ومن شأن التوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج عمل فيما تبقى لنا من الوقت قبل نهاية هذه الدورة السنوية أن يبلّغ رسالة واضحة مفادها أن التعددية في المؤتمر أمر ممكن. وهذه الرسالة أكثر أهمية في ضوء الاجتماع الرفيع المستوى المقبل بشأن المفاوضات المتعددة الأطراف لنزع السلاح الذي سيُعقد في أيلول/سبتمبر من هذا العام في نيويورك. ونحتاج في هذه المرحلة التي نحن فيها اليوم، أكثر من أي وقت مضى، إلى رؤية واضحة وشاملة عن الآلية المتعددة الأطراف. ولهذا السبب هناك توقعات وتطلّعات كبرى بأن الاجتماع الرفيع المستوى سيساعد على إحداث تغيير في مجال نزع السلاح. وينبغي أن يكون المؤتمر هو المستفيد الرئيسي من هذا الاجتماع.

وأود، في الختام، أن أعبر عن دعمي الكامل للجهود التي تبذلها الرئاسة البلغارية لضمان الاستمرارية والمضي قدماً بالعمل الذي أنجزته وفود كل من البرازيل وبيلاروس وبلجيكا وبنغلاديش التي تولت الرئاسة من قبل والتي أود أن أعرب لها عن تقديري العميق لما قامت به من عمل ممتاز إلى غاية الآن.

وأود أيضاً أن أشدد على أن هذه الهيئة تمر بمرحلة حرجة فيما يخص الجهود المستقبلية الرامية إلى نزع السلاح النووي وعدم انتشاره على الصعيد العالمي. وعليه، فإما أننا سنغتنم الفرصة لوقف انتشار الأسلحة النووية وبناء الزخم من أجل القضاء عليها تماماً، وإما سنطيل فترة التردد التي سنضطر بعدها إلى معالجة نتائج عجزنا على أن نقف وقفة رجل واحد وفقاً للقرارات والالتزامات التي تعهدنا بها. وسنتحمل مسؤولة ما يحدث من الآن فصاعداً.

أشكركم جزيل الشكر، وأتمنى للمؤتمر حظّاً سعيداً في عمله.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر وزير خارجية جمهورية بلغاريا الموقر.

وأعلق الجلسة الآن كي يتسنى لي مرافقة الوزير إلى خارج القاعة. وسنستأنف عملنا بعد بضع دقائق.

عُلقت الجلسة الساعة ١١/٣٠ صباحاً واستؤنفت الساعة ١١/٣٥

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تُستأنف هذه الجلسة العامة.

يسرني أن أعطي الكلمة الآن للمتحدث الثاني اليوم، السيد فرانك روز، نائب مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية المكلف بسياسة الدفاع وعمليات التحقق الذي سيطلع المؤتمر على سياسة الفضاء الوطنية الجديدة للولايات المتحدة.

السيد روز (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): سيدي الرئيس، يسرني أن انضم إليكم اليوم في مناقشة سياسة الفضاء الوطنية الجديدة للولايات المتحدة. وهذه السياسة التي أُطلقت قبل أسبوعين فقط هي تأكيد لأولى أولويات الرئيس أوباما في مجال الفضاء وتعكس المبادئ والأهداف التي ينبغي استخدمها في صياغة برامج الولايات المتحدة وأنشطتها الفضائية. ولا تتيح هذه السياسة الجديدة أساساً للمضي قدماً في استكشافنا للفضاء واستغلالنا له فقط، بل تُعد التزاما تتعهد به الولايات المتحدة للعمل بالتعاون مع المجتمع الدولي من أجل الحفاظ على الفضاء لصالح جميع الأمم.

وفي السنوات الأربع التي مضت على صدور سياسة الفضاء الوطنية السابقة للولايات المتحدة في عام ٢٠٠٦، غيّر عدد من التطورات الفرص المتاحة للأوساط الدولية المعنية بالفضاء والتحديات والتهديدات التي تواجهها. وتراعي هذه السياسة الجديدة تلك التغييرات وتعكس تحوّل الفضاء إلى عنصر أكثر أهمية من عناصر أمننا الاقتصادي الدولي الجماعي.

وتركز سياسة الفضاء الوطنية للرئيس أوباما بصورة أكبر على توسيع نطاق التعاون والتآزر الدوليين، وتشجيع التصرف المسؤول في الفضاء، وزيادة استخدام السلع والخدمات الفضائية للأغراض التجارية، وتعزيز الصناعة الفضائية الأمريكية وتنشيطها، وتعزيز الانفتاح واتخاذ تدابير جديدة لإرساء الشفافية وبناء الثقة، وحماية القدرات الفضائية الحاسمة الأهمية.

وسأسلط الضوء اليوم على عدد من جوانب السياسة الجديدة. أولاً، سأناقش توسيع نطاق تركيزنا على التعاون الدولي. وثانياً، سأتناول كيف أدى تحول بيئة الفضاء إلى المزيد من التحديات، وإلى ازدياد الحاجة إلى المزيد من استقرار في الفضاء. وثالثاً، سأشرح كيف يمكن أن يسهم التعاون في تعزيز الاستقرار في الفضاء. ورابعاً، سأتناول بالشرح آثار سياستنا الجديدة على مواقف الولايات المتحدة في مؤتمر نزع السلاح. وأخيراً، سأعرض وجهة نظرنا حول الكيفية التي يمكن بها لجميع البلدان الإسهام في الحفاظ على بيئة الفضاء للأجيال القادمة.

ويتمثل أحد العناصر الرئيسية لسياسة الفضاء الوطنية بنيّة الولايات المتحدة المشاركة في التعاون الدولي الواسع النطاق في الأنشطة الفضائية. وسنعمل مع حلفائنا وأصدقائنا وشركائنا في جميع أنحاء العالم في إطار تعاون معزّز في مجال علوم الفضاء وكذلك في مجال استكشاف الفضاء عن طريق رحلات برواد وبدون رواد. وسنواصل أيضاً تعزيز برامج التعاون في مجال استخدام سواتل مراقبة الأرض لدعم التنبؤات الجوية، والرصد البيئي، والتنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم.

وفيما يتعلق باستكشاف الفضاء، سنمضي في تشغيل المحطة الفضائية الدولية بالتعاون مع شركائنا الدوليين إلى غاية سنة ٢٠٢٠ أو بعدها حسب كل الاحتمالات، وتكثيف جهودنا للاستفادة من فوائدها. وستطبق الولايات المتحدة أيضاً برنامجاً جديداً لتطوير التكنولوجيا الفضائية واختبارها، وذلك عبر العمل مع الشركاء الدوليين والجهات الأخرى بغية استحداث واختبار عدد من التكنولوجيات الرئيسية التي يمكن أن تزيد من القدرات وتقلص التكاليف وتعزز فرص الأنشطة الفضائية في المستقبل.

وتشمل مبادرة دولية أخرى تشجيع تشغيل القدرات الفضائية بصورة متبادلة بين الولايات المتحدة والدول الأخرى، بما في ذلك مواصلة الجهود لضمان تواؤم النظم العالمية للملاحة بواسطة السواتل وتشغيلها المتبادل. وأخيراً، سنعمل على تعميم فوائد الفضاء على البشرية جمعاء من خلال تعزيز جهود التعاون لجمع المعلومات المستمدة من الفضاء وتبادلها.

وتقر سياسة الفضاء الجديدة بتحول بيئة الفضاء وبتطور استخدامنا للفضاء. فعندما بدأت مرحلة استكشاف الفضاء كانت فرصة استخدامه متاحة لبضع دول فقط، وكانت عواقب السلوك غير المسؤول أو غير المقصود محدودة. ونجد أنفسنا اليوم في عالم تتجلى فيه فوائد الفضاء في كل جانب من جوانب حياتنا تقريباً. وقد مكّن نمو الاقتصاد العالمي وتطوره عدداً متزايداً من الدول والمنظمات من استخدام الفضاء.

وتُستخدم القدرات الفضائية لتوليد الثروة وتحقيق الازدهار، ورصد بيئة الأرض ومواردها الطبيعية، واستكشاف المجهول من نظامنا الشمسي وما وراءه. ناهيك عن أن عدداً أكبر من الأمم تستخدم السواتل بطرق تساعد على الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، ولا سيما عبر تعزيز الشفافية وإرساء الاستقرار بين الأمم وتوفير قنوات اتصال حيوية يمكنها المساعدة على تجنب الصراعات المحتملة. وعلاوة على ذلك، تمكن هذه النظم الفضائية الناس والحكومات حول العالم من الرؤية بوضوح، والتواصل بيقين، والملاحة بدقة والعمل باطمئنان.

ويشكل تحول بيئة الفضاء تحديات أيضاً. فالترابط بين القدرات الفضائية واعتماد العالم عليها بصورة متزايدة يعني أن التصرفات غير المسؤولة في الفضاء يمكن أن تكون لها عواقب وخيمة علينا جميعاً. أضف إلى ذلك أن ممارسة النشاط الفضائي لعقود لوّث مدار الأرض بالحطام. وبما أن الأمم والمؤسسات التجارية لا تتوقف عن زيادة أنشطتها في الفضاء، فإن احتمال وقوع اصطدامات جديدة يزداد تبعاً لذلك.

وزادت هذه التحديات الناشئة من الحاجة إلى مزيد من الاستقرار في الفضاء. وتقر سياستنا الوطنية الفضائية الجديدة بأن السبيل الأنجع لبلوغ هذا المستوى المعزز من الاستقرار هو التعاون الدولي. ويبدأ تعزيز الاستقرار في الأنشطة الفضائية أولاً بضمان استدامة طويلة الأجل لبيئة الفضاء عبر تدابير دولية واسعة لتخفيف أثر الحطام المداري. وثانياً، يعتمد تحقيق ذلك على مدى تحسين معرفتنا المشتركة بالوضع القائم وإدراكنا المشترك لمن يستخدم بيئة الفضاء ولأية أغراض. وثالثاً، يمكن تعزيز الاستقرار في الفضاء عن طريق تحسين تبادل

المعلومات عن تفادي اصطدام الأجسام الفضائية. ورابعاً، يمكن تحقيق الاستقرار من خلال زيادة الشفافية وتدابير بناء الثقة للترويج لعمليات آمنة ومسؤولة في الفضاء. وأود الآن أن أتناول هذه المواضيع الأربعة.

إن تخفيف أثر الحطام المداري أمر أساسي لضمان استدامة الأنشطة الفضائية على المدى البعيد. وعلى نحو ما قالته وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون في كلمتها بشأن سياسة الفضاء الوطنية في ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٠، فإن الولايات المتحدة تخطط لتوسيع مشاركتها، ضمن إطار الأمم المتحدة وبالتعاون مع الحكومات الأخرى والمنظمات غير الحكومية، في معالجة مشكلة الحطام المداري المتنامية وتعزيز أفضل الممارسات للاستخدام المستدام للفضاء.

وبالإضافة إلى ذلك، ستظل الولايات المتحدة في طليعة المؤيدين لوضع معايير دولية واعتمادها للحد من الحطام الفضائي، وذلك بالاعتماد على مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لتخفيف أثر الحطام الفضائي. وستواصل الولايات المتحدة أيضاً، بتعاونها مع غيرها من الأمم المرتادة للفضاء، جهود البحث والتطوير في مجال التكنولوجيات والتقنيات لتخفيف أثر الحطام الموجود في المدار وإزالته، والحد من المخاطر، وتوسيع فهمنا لبيئة الحطام الموجود حالياً ومستقبلياً.

وتؤكد سياسة الفضاء الوطنية الجديدة كذلك على أهمية معرفة الوضع في الفضاء. وتعطي تعليمات للإدارات والوكالات الحكومية لمواصلة مراقبة الفضاء – أي، مراقبة الفضاء والأنشطة التي تحدث فيه – ودمجها مع مراقبة المناخ في الفضاء ومع غيرها من المعلومات لتطوير التوعية حينها بالأوضاع الفضائية.

وتوجه السياسة الجديدة أيضاً الإدارات والوكالات الحكومية إلى التعاون مع الأمم الأخرى، والكيانات التجارية، والمنظمات الحكومية الدولية لتحسين قدرتنا المشتركة على الإسراع في الكشف عن الاضطرابات التي تلحق بالنظم الفضائية لأسباب طبيعية وبشرية، والتحذير منها، ووصفها، وتحديد المسؤول عنها. وتوضح هذه التحسينات التزام الولايات المتحدة المتواصل بتعزيز سلامة الطيران لجميع الأمم التي ترتاد الفضاء.

ومن أجل تحسين تقاسم المعلومات والمساعدة على تجنب اصطدام الأجسام الفضائية، تلزم سياسة الفضاء الوطنية الولايات المتحدة بالتعاون مع قطاع الصناعة والدول الأجنبية لتحسين قواعد بيانات الأجسام الفضائية. وتشجع كذلك التعاون بغية وضع تدابير ترمي إلى تعزيز معايير دولية مشتركة بشأن البيانات وسلامتها.

وبالإضافة إلى ذلك، تدعو السياسة إلى التعاون في مجال نشر المعلومات المرتبطة بمراقبة المدار، بما في ذلك التوقعات بشأن حوادث اصطدام الأجسام المدارية التي تنطوي على مخاطر. ويكتسي هذا الأمر أهمية بالنظر إلى ما وقع من اصطدامات مؤخراً، مثل اصطدام

ساتل الاتصالات "إيريديوم" في شباط/فبراير ٢٠٠٩ بساتل عسكري روسي متوقف عن العمل، فضلاً عن عدد كبير من الاصطدامات التي كادت أن تقع.

وقد حسنت الولايات المتحدة، كجزء من جهودها الرامية إلى منع الاصطدام في المستقبل، قدراتها على تحليل الأجسام في الفضاء، وقدرتها على التنبؤ بالأخطار المحتملة على المراكب الفضائية. ويسرني أن أخبركم أن مركز العمليات الفضائية المشترك في قاعدة فاندنبرج الجوية في كاليفورنيا يرصد بشكل روتيني منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ كل السواتل النشطة وفقاً لكل الأجسام الموجودة على قائمة السواتل لتحديد أي التقاء وشيك بينها. وتخبر الولايات المتحدة أيضاً الحكومات الأخرى ومشغلي السواتل التجارية عندما يرى محللو الفضاء الأمريكيون أنه من المتوقع أن يمر ساتل ما على مقربة من مركبة فضائية أو حطام فضائي.

وأخيراً، تنص السياسة على أن الولايات المتحدة ستواصل اتخاذ تدابير عملية في مجال الشفافية وبناء الثقة بهدف تعزيز الاستقرار في الفضاء والحد من خطر الحوادث، والتصورات الخاطئة، وانعدام الثقة. وستسعى إلى ضمان أن تعزز أي من التدابير المحتملة للشفافية وبناء الثقة أمن الولايات المتحدة، وأمن حلفائها وأصدقائها.

وبخلاف سياسة عام ٢٠٠٦، تؤكد سياسة الفضاء الوطنية الجديدة أيضاً أن الولايات المتحدة ستنظر في مفاهيم ومقترحات تحديد الأسلحة في الفضاء التي تستوفي معياري الإنصاف والتحقق الفعال، وتعزز الأمن القومي للولايات المتحدة وحلفائها. ويتفق هذا النهج مع سياسة الفضاء الأمريكية الثنائية والقديمة في ذات الوقت ومع معايير التحقق التي طبقها البلد على الاتفاقات الأخرى لتحديد الأسلحة.

وفيما يتعلق بمسألة ذات أهمية خاصة لهذه الهيئة، اسمحوا لي أن أؤكد مجددا أن الولايات المتحدة ماضية في دعمها لإدراج ولاية غير تفاوضية، أو ولاية مناقشة، في أي برنامج عمل للمؤتمر تحت بند جدول الأعمال المعنون "منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي". وكان ذلك هو أساس الحل التوفيقي الذي توصل إليه مؤتمر أيار/مايو ٢٠٠٩.

وباعتبار الولايات المتحدة من الأمم الرائدة في مجال الفضاء، فهي لا تزال ملتزمة بالتصدي للتحديات التي ظهرت نتيجة تحول بيئة الفضاء. بيد أن هذا لا يمكن أن يقع على عاتق الولايات المتحدة وحدها. ويؤكد المبدأ الأول لسياستنا الفضائية الوطنية على أنه من المصلحة المشتركة لجميع الدول التصرف بمسؤولية في الفضاء للمساعدة على منع الحوادث، والتصورات الخاطئة، وانعدام الثقة. وتدعو الولايات المتحدة جميع الحكومات في جميع أنحاء العالم إلى العمل جنباً إلى جنب من أجل اعتماد نُهج للنشاط المسؤول في الفضاء بهدف الحفاظ على هذا الحق لصالح الأجيال القادمة. وعلاوة على ذلك، نحث جميع الدول على القيام بهذه الأنشطة الفضائية بروح من الانفتاح والشفافية.

وتدعو الولايات المتحدة أيضاً البلدان إلى الاعتراف بمبدأ أن جميع الأمم لها الحق في استكشاف الفضاء واستخدامه للأغراض السلمية ولصالح البشرية جمعاء وفقاً للقانون الدولي وتدعوها إلى احترام هذا المبدأ. كما أن مبدأ "الأغراض السلمية" يسمح باستخدام الفضاء في إطار أنشطة الأمن الوطني والقومي. وفي هذا الصدد، تعتبر الولايات المتحدة أن النظم الفضائية لجميع الدول لها حق الخروج إلى الفضاء وإجراء عمليات فيه دون أي تدخل. وبالتالي، سنواصل اعتبار أي تدخل متعمّد في النظم الفضائية، بما في ذلك البنية الأساسية الداعمة، تعدياً على حقوق الأمم، وسنتصرف وفقا لذلك.

ومنذ بداية صعود الإنسان إلى الفضاء، أعلنت الولايات المتحدة التزامها بتعزيز رفاه الجنس البشري عن طريق التعاون مع الآخرين لحماية حرية استخدام الفضاء واستكشافه. وتجدد سياسة الفضاء الوطنية الجديدة للرئيس أوباما تعهد أميركا بالتعاون، ويؤمن البلد بأن تنشيط قيادته وتعزيز التعاون الدولي سيمكن جميع الأمم والشعوب – المرتادة للفضاء والمستفيدة منه – من توسيع آفاقها، وتعميق معرفتها وتحسين حياتها بشكل كبير.

وإنه لمن دواعي سروري أن أتحدث إليكم جميعاً اليوم عن سياسة أفخر بها جداً. وكما ذكر الرئيس أوباما، فإن هذه السياسة هي التزام من الولايات المتحدة بالاكتشاف العلمي والابتكار التكنولوجي وتبرز إيمان أميركا الراسخ بالمستقبل حتى في الأوقات الحرجة. وتؤكد سياستنا الجديدة على تعزيز تركيزنا على زيادة التعاون الدولي، مما سيساهم في إرساء بيئة فضائية أكثر استقراراً، ولكنها تدعو كذلك جميع الدول إلى التصرف بمسؤولية بغية ضمان استدامة طويلة الأجل لأنشطتنا الفضائية. وتتطلع الولايات المتحدة إلى العمل في المستقبل مع جميع الأطراف الفاعلة المسؤولة في مجال الفضاء من أجل إرساء بيئة فضائية أكثر أمناً واستقراراً وسلامة لصالح الأمم كافة.

شكراً لكم سيدي الرئيس.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد روز على عرضه الشيق للغاية. واعتقد أنه من المفيد أن يكون المؤتمر دائما على علم بالسياسة الفضائية لأمة من الأمم الرائدة في مجال الفضاء.

والباب مفتوح الآن للتعليقات أو الأسئلة الموجهة إلى السيد روز. وأعطي الكلمة لممثل الاتحاد الروسي الموقر.

السيد فاسيلييف (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): اسمحوا لي أن أشكر السيد فرانك روز باسم الوفد الروسي على عرضه المفصل لسياسة الفضاء الخارجي الجديدة للولايات المتحدة الأمريكية. ونرحب من كل بدّ بمراجعة النهج الذي تتبعه الإدارة الأمريكية فيما يخص مسألة الفضاء الخارجي. وندرك بالتأكيد أن سلسلة من التطورات الملموسة كان لها تأثير في هذه المراجعة. وأذكر على وجه الخصوص أن اصطدام ساتلين – أميركي وروسي – في فبراير ٢٠٠٩، كما ذُكر آنفاً، جعل الحاجة إلى التعاون لمنع مثل هذه الحوادث أمراً

واضحاً جداً. وعلى النحو ذاته، فإن التعاون في سياق محطة الفضاء الدولية يبين الفوائد التي يمكن جنيها من الاستكشاف البشري المشترك للفضاء الخارجي.

وفيما يتعلق بعمل هذا المحفل – مؤتمر نزع السلاح – فغني عن القول بأن اهتمامنا ينصب أساساً على مشاكل الفضاء الخارجي المرتبطة بالأمن الدولي. وفي هذا الصدد، ما من شك في أننا نأخذ في بعين الاعتبار هذه الأنشطة المترتبة عن سياسة الفضاء الجديدة، والمتعلقة بشكل خاص باتخاذ تدابير لضمان الشفافية والأمن في الفضاء.

وقد توصلنا في اللجنة الأولى للجمعية العامة العام الماضي إلى توافق في الآراء لأول مرة بشأن القرار التقليدي الذي قدمته روسيا والصين بخصوص تدابير بناء الثقة والشفافية في أنشطة الفضاء الخارجي. وفي ذلك الوقت، لم يخرج وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن توافق الآراء تحسباً لإجراء مراجعة لسياستها الفضائية. ونتمنى أن يتحول "عدم الخروج عن" توافق الآراء في الدورة القادمة إلى دعم أكثر فعالية لتدابير الشفافية وبناء الثقة هذه التي يرد اقتراح لوضعها في القرار المذكور.

وفي ضوء العرض الذي سمعناه اليوم، أود أن أوجه سؤلاً إلى السيد روز. هل يعني إصدار الولايات المتحدة الأمريكية لسياسة فضاء جديدة أن الصكوك القانونية السارية حالياً التي تحكم الأمن في الفضاء غير كافية، وهل الولايات المتحدة الأمريكية مستعدة للانضمام إلى وضع صكوك من شأنها أن تسد ثغرات القانون الدولي وتسمح لنا بالاستزادة من تعزيز الأمن في الفضاء الخارجي؟

وشكراً لكم.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): يمكنكم يا سيد روز أن تختاروا بين الإجابة على كل سؤال على حدة أو أن تجمعوا بين الأسئلة. تفضلوا، الكلمة لكم سيدي.

السيد روز (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر زميلي الروسي على تلك التعليقات الشديدة التبصّر إلى أبعد الحدود.

اسمحوا لي أن أبدأ أولاً بسؤاله الأخير. أعتقد أنه فيما يتعلق بالتفاوض على اتفاق جديد لتحديد الأسلحة في الفضاء، ترى الولايات المتحدة أنه لم يظهر حتى الآن أي مقترح لتحديد الأسلحة في الفضاء يستوفي معياري الإنصاف والتحقق الفعال اللذين ذكرتهما.

ومن هذا المنطلق، فإن السياسة الجديدة واضحة جداً فيما يخص مسألة أننا سنعمل مع جميع الأمم المرتادة للفضاء على وضع تدابير الشفافية وبناء الثقة.

ولكن الولايات المتحدة لم تشهد إلى حد الآن أي مقترح لتحديد الأسلحة في الفضاء يلبي معياري الإنصاف والتحقق الفعال اللذين ذكرتهما. ولكنني أعيد وأؤكد أننا مهتمون بالعمل مع زملائنا من روسيا والأمم الأخرى في جميع أنحاء العالم على تدابير

الشفافية وبناء الثقة الفعالة على المدى القصير والتي من شأنها أن تزيد من استدامة الفضاء على المدى الطويل لجميع الأجيال.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): شكراً لكم، السيد روز. وأُعطي الكلمة الآن لممثل الجزائر الموقر، السفير الجزائري.

السيد الجزائري (الجزائر) (*تكلم بالإنكليزية*): سيدي الرئيس، بما أن هذه هي المرة الأولى التي أتناول فيها الكلمة في ظل رئاستكم، اسمحوا لي أن أتوجه إليكم بأحر التهاني وأعبر أيضاً عن مدى امتناني للدور البناء للغاية الذي قام به سلفكم، سفير البرازيل. وأنا متأكد من أنكم ستحملون المشعل إلى الأمام وسنتمكن من تحقيق التقدم المنشود.

وعلى نحو ما جاء في العرضين المقدمين هذا الصباح، من المهم أن نلاحظ أن هناك تحركاً إيجابياً كبيراً في العالم الخارجي فيما يخص نزع السلاح. والمشكلة هي أن المؤتمر لا يساير هذا الركب. وقد أكد وزير خارجية بلغاريا الموقر، على هذا الأمر بصورة خاصة. وتطور سياسة الولايات المتحدة في هذا الصدد كما وصفها نائب مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية أمر مهم أيضاً. وأود كذلك أن أذكر، على وجه الخصوص، أن هذا اليوم هو يوم فرح بالنسبة للجزائر، لأنه بالإضافة إلى هذا التطور في سياسة الفضاء، أطلقنا اليوم، بالتعاون مع الهند، ساتلاً جديداً في سياق التعاون بين بلدان الجنوب.

ويتعلق سؤالي للسفير روز بإشارته إلى ولاية المؤتمر في إطار بند جدول الأعمال المعنون "منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي". وقد تفضل بالإشارة إلى اقتراح قدمه بلدي العام الماضي، في أيار/مايو ٢٠٠٩، وطوره خلفائي الموقرون وانبثق منه أحدث نسخة قدمها سفير البرازيل. وتختلف إشارة السفير روز إلى هذه الولاية بعض الشيء عن المضمون الفعلي للولاية. فهو يشير إلى إدراج ولاية غير تفاوضية أو ولاية مناقشة في برنامج عمل المؤتمر في إطار بند جدول الأعمال المعنون "منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي". ولكن إذا نظرتم إلى الفقرة ١(ج) من منطوق القرار الوارد في الوثيقة CD/1889 بشأن موضوع منع سباق تسلح في الفضاء الخارجي، سترون أن الولاية تشمل "مناقشة موضوعية، دون قيود، ودون استبعاد إمكانية إجراء مفاوضات متعددة الأطراف في مؤتمر نزع السلاح بشأن جميع القضايا المتصلة بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي".

وعليه، هل ينبغي أن نفسر ما قاله السفير روز بأنه اعتراض على الصيغة الواردة في الفقرة ١(ج) من منطوق القرار؟ وسأكون ممتناً لو تفضّلتم بالرد على هذه النقطة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): شكراً لكم، السفير الجزائري. إليكم الكلمة السيد روز.

السيد روز (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): لا، نحن نؤيد هذه الصيغة. نعم إن الولايات المتحدة، سيدي الرئيس، تدعم فعلاً هذه الصيغة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): شكراً لكم. أظن أن السفير الجزائري راض بهذا الجواب.

السيد روز (الولايات المتحدة الأمريكية): سيدي الرئيس، أود أن أشكر سفير الجزائر على ترقيتي إلى رتبة سفير.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): شكراً لكم. هل من أي وفد آخر يود أخذ الكلمة؟ أعطي الكلمة لممثل البرازيل الموقر، السفير سواريس ماسيدو.

السيد سواريس ماسيدو (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): سيدي الرئيس، تعرفون جيداً أنه يمكنكم الاعتماد على الدعم الكامل من وفدي. وأظل ملتزماً بالعمل معكم بروح من الثقة والصداقة.

ولا يسعني إلا أن أرحب بالجواب المقدم للتو للسفير الجزائري. وأعتبره خطوة إلى الأمام. وفي واقع الأمر، أود أن أبين أنه رغم إمكانية قول المزيد عن معياري الإنصاف والتحقق الفعال، فمن الممكن إجراء مفاوضات تستوفي هذين المعيارين. والتحقق الفعال الذي نناقشه بشكل غير رسمي مؤخراً وفي السنوات السابقة في هذا المؤتمر، يمكن تحقيقه عبر الوسائل المتاحة ليس فقط لبلد واحد ولكن لكثير من البلدان. ولدى عدد من البلدان وسائلها هي، ولذلك فبإمكان المجتمع الدولي إبرام اتفاق يستوفي المعيارين.

وأرى أن معيار الإنصاف غير واضح بما فيه الكفاية. فما فهمته، إن كان فهمي سليماً، هو أنه بالنظر إلى إحراز بلد واحد تقدماً كبيراً على سواه، ليس فقط من حيث مستوى التكنولوجيا، بل أيضاً من حيث مدى استخدام الفضاء الخارجي، فمن شأن أي التزام بهذا الخصوص أن يشكل عبئاً عادلاً بالنسبة لهذا البلد.

وأجد هذا المفهوم مهماً لأن هناك، في كل مجال تقريباً، خلل واضح في التوازن بين البلدان: خلل في التوازن في المجال الاقتصادي، وفي مجال العلم والتكنولوجيا، وفي كثير من المجالات الأخرى. وإذا طبقنا هذا المبدأ، لن تستطيع البلدان الرائدة التفاوض أو أن تكون طرفاً في اتفاق ما. ولكن الأمر، لحسن الحظ، ليس كذلك. وأقول ما أقول دون نية الدخول في نقاش، ولكن أود بكل بساطة التعبير عن الصعوبة التي أجدها في استيعاب المعنى والحدود الدقيقين لهذا المعيار الذي لا يسري على أية مفاوضات ممكنة بشأن الفضاء الخارجي فحسب بل وأيضاً على المفاوضات الأخرى المتعددة الأطراف.

ولكن أود أن أقول، بصفتي سفيراً، أن السيد روز يستحق فعلاً اللقب الذي أطلقه عليه السفير الجزائري. فهو عضو فخري في هذا المؤتمر. وكانت كلمته في غاية الوضوح وأود أن أعرب عن فائق تقديري له.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): شكراً جزيلاً سيدي السفير. هل يود أي وفد آخر أن يأخذ الكلمة؟ لا يوجد أحد على ما يبدو. حسناً، شكراً جزيلاً لكم السيد روز مرة أخرى على عرضكم وعلى استعدادكم للتعاون مع الدول الأعضاء.

أعطي الكلمة الآن لممثل كندا الموقر السفير غرينيوس.

السيد غرينيوس (كندا) (*تكلم بالإنكليزية*): سيدي الرئيس، أود أن أشير إلى مسألة مختلفة ولكنها في الواقع مرتبطة مباشرة بالمناقشات السابقة حول الفضاء الخارجي.

واسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أرحب ببلغاريا في رئاسة المؤتمر، وأكد التزام كندا بالعمل البناء معكم طوال فترة ولايتكم. وربما تحدث معجزة ونتوصل إلى برنامج عمل. وآمل بكل تأكيد أن يحدث ذلك في ظل قيادتكم.

وأود أن أشكر وزير الخارجية ملادينوف على كلمته هذا الصباح، وأتطلع إلى التعاون مع قيادة بلغاريا. وأعتقد أن ما قاله الوزير وما أكده السفير الجزائري أمر في غاية الأهمية: أي أن قدراً كبيراً من التقدم تحقق، على ما يبدو، في كل مكان ما عدا مؤتمر نزع السلاح هذا من حيث تحديد الأسلحة ونزع السلاح على المستوى النفسي ومن حيث المضمون.

واسمحوا لي أيضاً أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر نائب مساعد وزيرة الخارجية السيد روز – الذي ترقى الآن إلى سفير – على وجوده بيننا هذا الصباح ليطلعنا على تفاصيل سياسة الفضاء الجديدة للولايات المتحدة. ومساهمات الولايات المتحدة هي جزء لا يتجزأ من دراسة المؤتمر لبند جدول الأعمال بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، ونقدر بالتأكيد مشاركة حكومتكم في هذه المسألة، ويتجلى ذلك بشكل خاص في حضوركم بيننا.

وأود أن أتحدث عن مؤتمر أمن الفضاء الذي عقده معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح هنا في جنيف في ٢٩ و٣٠ آذار/مارس ٢٠١٠. ويبدو عنوان مؤتمر هذا العام، "من وضع الأسس إلى بدء المفاوضات"، مناسباً جداً بالنظر إلى ما دار بيننا من مناقشات اليوم. وقد نُظّم المؤتمر من قبل معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح وحصل على قدر كبير من الدعم المالي والمادي من حكومتي جمهورية الصين الشعبية والاتحاد الروسي، إضافة إلى مؤسسة العالم الآمن ومؤسسة سيمونز.

وقد أعد معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح تقريراً عن المؤتمر ويمكن طلب نسخ منه من المعهد. وقدمت هذا التقرير إلى الأمين العام للمؤتمر، السيد أوردزونيكيدزي، إلى جانب التماس بإصداره كوثيقة من الوثائق الرسمية للمؤتمر وتوزيعه على جميع الدول الأعضاء والمراقبين. وأود أن التمس من الأمانة العامة، على نحو ما دأبنا عليه في السنوات الأخيرة، ضمان الإشارة إليه في المكان المناسب من التقرير الذي سيقدمه المؤتمر إلى الجمعية العامة هذا العام. وكما هو الحال في تقارير المعهد السابقة، أرى أن هذا التقرير يساهم مساهمة مهمة في إثراء فهمنا، ويساهم بوضوح في تثقيفنا جميعاً بشأن القضايا التي آمل أن نستمر في مناقشتها بعمق في إطار بند جدول الأعمال بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر ممثل كندا الموقر، السفير غرينيوس، على كلمته وعلى المعلومات المهمة التي أطلعنا عليها بخصوص تقرير المؤتمر الذي نظمه معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح عام ٢٠١٠. وأشكركم، بطبيعة الحال، على الكلمات اللطيفة التي وجهتموها إلى الرئيس.

هل من وفد آخر يود أخذ الكلمة؟ إن لم يكن الأمر كذلك فسننهي بذلك أعمالنا لهذا اليوم.

وستعقد الجلسة العامة القادمة يوم الخميس ١٥ تموز/يوليه الساعة ١٠/٠٠ صباحاً في هذه القاعة.

رفعت الجلسة.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/١٠